العدد (1640) السنة السابعة - الأربعاء (28) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من هناك

الأميركيـــون يعـــودون إلـــى الفلبـين مجـــدداً

وصول أكثر من ٣٠٠٠ عنصر من عناصر قوات المارينز الأمريكية إلى الفلبين مؤخرا تحت غطاء تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا أسوأ فيضانات ضربت هذه البلاد منذ ٤٢ عاما، أثارت مخاوف قوى سياسية كثيرة داخل الفلبين وخارجها من احتمالات أن يكون للأمر علاقة بخطة أمريكية لنشر تلك القوات لاحقا في أقاليم فلبينية مضطربة مثل جزر سولو التي تشهد حربا أهلية ما بين قوات الحكومة والعناصر الانفصالية الإسلامية المتشددة، بل التي شهدت عاصمتها "خولو" في ١٤ سبتمبر / أيلول الماضي محاولة فاشلة لقتل جنود أمريكيين كانوا يفرغون شاحنة من حمولتها،

د. عبدالله المدني

ثم شهدت في ٢٩ من الشهر ذاته مقتل عسكريين أمريكيين مع عدد آخر من نظرائهم الفلبينيين من جراء مرور سيارتهم فوق لغم مزروع، وهي العملية التي نسبت – بسبب أسلوبها ومكان وقوعها – إلى جماعة "أبوسياف" المدرجة أمريكيا وأوروبيا في قائمة المنظمات الإرهابية ذات العلاقة بتنظيم القاعدة المجرم، لاسيما أن تقارير مخابراتية أفادت بحصول الجماعة في الأشهر الأخيرة على كمية كبيرة من المتفجرات المهربة من اندونيسيا على يد بعض الفارين من هناك. وكان مقتل الجنديين الأمريكيين هي الحادثة الثانية من نوعها منذ عام ٢٠٠٢ التي شهد تفجير دراجة نارية قرب مطعم في مدينة "زيمباوانغا" كان يرتاده احد الجنود الأمريكيين، فلقي الجندي مصرعه.

وبطبيعة الحال، فإن عدد القوات الجديدة يبلغ خمس أضعاف القوات الأمريكية المرابطة أصلا في الفلبين بموجب الاتفاقية الثنائية التي وقعت في عام ١٩٩٨ بعد إغلاق مانيلا لقاعدتي سوبك وكلارك الضخمتين في عام ١٩٩١ و اللتين تحولتا فجأة من أجمل الأماكن في الباسفيكي لجهة المناظر الخلابة المحيطة بها والتجهيزات الراقية ووسائل الترفيه المبتكرة الموجودة فيها إلى حطام وخراب على اليد الغوغاء واللصوص والمراهقين. ويذكر أن واشنطون – على الرغم من صعوبة أوضاعها الاقتصادية بعيد الحرب الكونية الثانية – استثمرت الكثير في هاتين القاعدتين لضرورات استراتيجية، فأنفقت ملايين الدولارات على استصلاح الأراضي المحيطة بهما وتشييد الضواحي الجديدة ومدها بكل مستلزمات المعيشة والترفيه، حتى غدت سوبك صالحة لرسو وإصلاح السفن الحربية العملاقة، وغدت كلارك مهيأة لهبوط وإقلاع الطائرات الضخمة، فيما غدت المنطقة بأكملها "أكبر سوبر ماركت في العالم" على حد وصف أحد المعلقين.

وهذه الاتفاقية الثنائية صار إعادة التفاوض حول بنودها مطلبا اليوم عند بعض القوى المحلية ذات الميول القومية المتشددة، رغم أنها تتعلق بإجراء تمارين وتدريبات مشتركة وتبادل الزيارات والخبرات العسكرية، مع تقييد حرية الأمريكيين في القيام بأنشطة عسكرية على الأرض الفلبينية، وحصر مهامهم في تقديم المساعدات اللوجستية والمعلومات الاستخباراتية من اجل مساعدة قوات الحكومة في عملياتها ضد الإرهابيين والانفصاليين.

ويمكن القول: إن ما أثار البعض تحديدا هو تجاوز مانيلا لبنود تلك الاتفاقية وسماحها بمرابطة نحو ٦٠٠ جندي أمريكي في البلاد، جلهم الأعظم متواجدون في جزيرة "ماندناو" الجنوبية. فمثلا طالبت السيناتورة الفلبينية المشاغبة "مريم سانتياغو" رئيسة الجمهورية "غلوريا ماكاباغال أرويو" بالإجابة عن سؤال محدد هو: ماذا يفعل الأمريكيون في أقاليم تدور فيها رحى المعارك ومزروعة بالألغام؟". ثم أردفت سؤالها بالاستفسار عن توقيت وصول المارينز وعما إذا كان ذلك ردة فعل من واشنطون على حادثتي سبتمبر/ أيلول المشار اليهما.

أما أحزاب المعارضة الفلبينية ورموزها فلها رأي آخر مفاده أن حكومة الرئيسة أرويو هي التي تقف وراء تفاقم الأوضاع في جنوب البلاد وغيره من المناطق – بما فيها مقتل الجنديين الأمريكيين – وذلك من أجل إيجاد مبرر مقنع لفرض الأحكام العرفية، وبالتالي تأجيل الاستحقاقات الرئاسية المقررة نهاية هذا العام، أي مع انتهاء ولاية أرويو التي لن تتمكن – بنص الدستور – من الترشح لولاية ثانية. من جهة أخرى حذر بعض قوى المعارضة من ظروف يقتل فيها الجندي الأمريكي مواطنين فلبينيين بحجة الدفاع عن النفس.

دحضا لهذه المزاعم وغيرها اضطر مسؤولو وزارة الدفاع للرد بالقول "إننا يجب أن نعرب عن شكرنا للأمريكيين لمسارعتهم بتقديم المساعدات العاجلة بدلا من التهجم عليهم، مذكرين الجميع بأن تلك المساعدات تشمل قيام قوات المارينز ببناء مساكن جديدة لمن شردتهم الفيضانات، وجلب آلات غير متوفرة في البلاد من القواعد الأمريكية في اليابان لتنظيف وإعادة تشغيل شبكة مترو مانيلا الحيوي. وكان اللافت للنظر في هذا السياق موقف السيناتور (الجنرال سابقا) خوان بونسيه انريلي، أحد القادة العسكريين الذين لعبوا دورا حاسما في إسقاط نظام الديكتاتور ماركوس. فهذا الذي عرف عنه انتقاداته المريرة لنظام أرويو وسياساتها صرح بأنه يجب الاعتراف "بأننا بلد ضعيف وبالتالي بحاجة ماسة دوما إلى مساعدة الحليف الأمريكي".

أما رد مسؤولي وزارة الدفاع على من أتهم حكومة أرويو بالوقوف خلف تفاقم الأوضاع الأمنية لأغراض البقاء في السلطة مدة أطول، فقد تضمن إشارات إلى ارتباط تزايد أعمال العنف والتفجير في جنوب البلاد وفي العاصمة مانيلا بهروب متشددين اندونيسيين من أنصار ما يسمى بالجماعة الإسلامية ولجوئهم إلى جزر الفلبين الجنوبية المتناثرة المحاذية لسواحل الأرخبيل الاندونيسي، وقيامهم بوضع خبراتهم الحربية والقتالية في متناول الانفصاليين من متشددي الجنوب الفليبيني، وذلك بعدما ضيق الجيش الاندونيسي مؤخرا الخناق عليهم وقتل زعيمهم الأكبر "نورالدين محمد توب" ومن قبله الإرهابي الماليزي الأصل "أزهري حسين".

وإذا ما عدنا لموضوع التواجد العسكري الأمريكي في الفلبين، نجد أنه كان على مر عقود من الزمن المحور الرئيسي في العلاقات الأمريكية – الفلبينية، بل كان نقطة الارتكاز في ستراتيجيات واشنطون في المحيط الهادي، ولا سيما زمن الحرب الباردة. وقد بدأ هذا التواجد منذ عام ١٩٤٧ حينما وقع البلدان اتفاقية مدتها ٩٩ عاما، منحت مانيلا بموجبها واشنطون حق استخدام ١٦ قاعدة عسكرية فوق الأرض الفلبينية، إضافة إلى ٧ قواعد أخرى إذا ما دعت الضرورات العسكرية ذلك. ومن بنود الاتفاقية الأخرى، التزام مانيلا بالدخول مجددا في مفاوضات مع واشنطون إذا ما استدعت الظروف الأمنية والعسكرية زيادة أو تقليص عدد القواعد أو تغيير أماكنها وطبيعتها، الأمر الذي أثار تساؤلات من قبل بعض نواب الشعب في بدايات الخمسينيات حول مدى خرق الاتفاقية لسيادة البلاد على نحو ما فعله السيناتور "كارلو ريكتو" في عام ١٩٥١. وقتذاك اقترنت تلك التساؤلات بتساؤلات أخرى حول ما تجنيه الفلبين من فوائد من الاتفاقية خصوصا وأنها كانت في البدء من دون مقابل مادي.

وفي محاولة لامتصاص تلك الاعتراضات ووضع حد للتساؤلات، قرر البلدان تنقيح بعض مواد اتفاقية عام ١٩٤٧. وهكذا اتفق الرئيس الفلبيني الأسبق "راموس ماغاسايساي" مع نائب الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" في عام ١٩٥٦ في بيان مشترك على تأكيد سيادة الفلبين على كامل أراضيها، و تقييد حرية واشنطون في بناء قواعد صاروخية بعيدة المدى فوق الأرض الفلبينية، وضرورة تشاور الأمريكيين مع نظرائهم الفلبينيين قبل استخدام القواعد في عمليات حربية فيما عدا العمليات التي تتم في نطاق معاهدة الأمن الجماعي لمنطقة جنوب شرق آسيا لعام ١٩٥٤. إلى ذلك تم الاتفاق على تقليص مدة اتفاقية ١٩٤٧ من ٩٩ عاما إلى ٢٥ عاما فقط، وتقليص عدد القواعد من ٢٣ إلى مجرد أربع قواعد، كان أشهرها وأكبرها، قاعدة سوبك البحرية وقاعدة كلارك الجوية. أما موضوع بدل الإيجار فقد تأجل إلى السبعينيات، حينما وافقت واشنطون على دفع إيجار في صورة مساعدات عسكرية بدأت متواضعة ثم تزايدت تدريجيا.

ويمكن القول أن أحد أسباب امتعاض الفلبينيين من وجود القواعد الأمريكية فوق أراضيهم، وبالتالي ضغطهم على حكومة "كورازون أكينو" لإغلاقها بمجرد انتصار ثورة "قوة الشعب" في عام ١٩٨٦، على نظام فرديناند ماركوس الديكتاتوري المدعوم من واشنطون هو شعورهم بالغبن لجهة ما كان يتلقاه بلدهم من تعويضات أو مساعدات أمريكية مقابل استخدام القواعد العسكرية، مقارنة بالبلدان الأخرى. فجل ما كان الفلبينيون يتلقونه حتى أوائل السبعينيات هو ٥٠ مليون دولار سنويا (ارتفع في أواخر السبعينات إلى ٥٠٠ مليون دولار)، فيما كان المبلغ في حالتي تايلاند وكوريا الجنوبية هو ٤٠٠ و٦٠٠ مليون دولار على التوالي، وفي حالة إسبانيا ١,٢ بليون على مدى ٥ سنوات، وفي حالة تركيا بليون دولار على مدى ٤ سنوات، وفي حالة اليونان ٧٠٠ مليون دولار سنويا.

وجملة القول أن تجارب الماضي تجعل واشنطون حساسة جدا لجهة استخدام الأرض الفلبينية علنا لأنشطتها العسكرية ضد أعدائها، وبالتالي فهي تحاول إيجاد وسائل وطرق لا تثير الزوابع. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن واشنطون، بعد ما أثاره الفلبينيون من اعتراضات وتساؤلات، حول اتفاقيتي قاعدتي سوبك وكلارك، حتى بعد ما ادخل عليهما من تعديلات مناسبة جعلت منهما خاضعتين للقوانين المحلية و وفرت للعاملين فيهما من المواطنين الفلبينيين حقوقا و أوضاعا اجتماعية جيدة، حرصت على ألا تستخدم تلك القواعد في العمليات القتالية أثناء الحرب الفيتنامية، مستعيضة عنها بقواعدها في جزيرة "غوام"، بمعنى أنها استخدمت قاعدتي سوبك وكلارك وغيرهما في أغراض الدعم اللوجستية فقط.

ترشيح

«هـوجـة» مرشـح الرئـاسـة

جمال مبارك

حسني مبارك

فرضت بعض الصحف الخاصة والحركات الاجتماعية والاحتجاجية علي الرأي العام قضية اختيار مرشح «معارض» لمواجهة مرشح الحزب الوطني في انتخابات رئاسة الجمهورية (سبتمبر – أكتوبر / أيلول - تشرين الأول ٢٠١١)

حسين عبد الرازق

سواء كان «مبارك» الأب أو الابن، وشخصية ثالثة يختارها الحزب، ورغم أهمية وجود مرشح قوي لمواجهة مرشح الحكم الاستبدادي القائم على احتكار حزب واحد للسلطة طوال ٣٣ عاما هي عمر التعددية الحزبية المقيدة، فإن الأمر يتطلب أولا أن تكون هناك بالفعل انتخابات رئاسية حقيقية عام ٢٠١١، وهو الأمر المستبعد تماما في ظل الأوضاع الدستورية والقانونية والسياسية القائمة الآن في مصر.

دستوريا.. تحرم المادة ٧٦ (المعدلة في ٢٦ مايو/ أيار ٢٠٠٥، و٢٦ مارس/ آذار ٢٠٠٧) أكثر من ٩٧٪ من الشعب المصري المقيدين في جداول القيد الانتخابي من الترشيح عمليا، فالضوابط والقيود تجعل ترشيح أي مواطن مصري من غير قيادات الأحزاب السياسية مستحيلا، ما لم يحصل على تزكية الحزب الوطني المسيطر على الأغلبية الكاسحة في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، فالدستور يشترط لقبول ترشيح أي مواطن مصري تزكية ٦٥ من أعضاء مجلس الشعب و٢٥ من أعضاء مجلس الشوري و١٠ أعضاء من كل مجلس شعبي للمحافظة، في أربع عشرة محافظة على الأقل، (الإجمالي ٢٥٠ عضوا)، وبالنسبة للأحزاب السياسية فيقتصر حق الترشيح في الانتخابات القادمة وخمسة من الشخصيات العامة يختارهم مجلس الشعب ومجلس الشورى.. أي الحزب الوطني الحاكم، وحدد القانون فترة الدعاية الانتخابية لمرشح الرئاسة بـ ١٩ يوما فقط، وطبقا للقانون يتولى موظفو الحكومة والقطاع العام والإدارة المحلية الخاضعون لسلطات ونفوذ رئيس الجمهورية «الذي يتولى دستوريا السلطة التنفيذية» وحكومته، رئاسة لجان التصويت في هذه الانتخابات «اللجان الفرعية». سياسيا.. فيغيب التكافؤ والمساواة بين رئيس الجمهورية المرشح «مبارك» أو وريثه العائلي في حالة ترشيحه «جمال» أو وريثه الحزبي في حالة اختيار الحزب الوطني لشخص آخر.. وبين المرشحين المتنافسين، في ظل احتكار الحكم لأجهزة الإعلام والصحافة القومية، والدمج بين أجهزة الحزب الوطني الديمقراطي «حزب الرئيس» وأجهزة الحكم، واعتياد الشرطة وموظفي الحكومة التزوير لصالح حزب الرئيس.

والقفز علي هذه الحقائق والتركيز على البحث عن الشخص القادر على منافسة مرشح الحكم، يؤدي – دون قصد – إلى تضليل الجماهير وخداعها.

إن كل الأسماء التي طرحت من غير قادة الأحزاب أسماء محترمة على كل المستويات، سواء «د. محمد البرادعي» أو «د. أحمد زويل»، أو «عمرو موسى».. ولكن العقبات أمام ترشيحهم – دستوريا وقانونيا – كثيرة، كذلك فلم يكن لهم دور في السياسة الداخلية لمصر نتيجة لمواقعهم الدولية، أو وجودهم الطويل خارج مصر، ولا أحد يعرف برنامجهم للحكم ومواقفهم من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخلافية في مصر، ومدى معارضتهم أو قبولهم للسياسة المطبقة في مصر منذ ١٩٧٦ والتي قادتنا إلى الأزمة الشاملة التي نعيشها الآن.

والحديث عن مرشح الرئاسة قبل خوض المعركة الدستورية والقانونية والسياسية لمنع التزوير وتوفير أوضاع تسمح بمعركة رئاسية نزيهة ومتكافئة، يصبح حديثا في الفراغ.

أفيـــون

التبرير السهل بالديـــن

فريدة النقاش

شأنه شأن رجال الدين الذين احترفوا تكفير المخالفين في الرأي لجأ الرئيس اليمني «علي عبدالله صالح» إلى توجيه الاتهام لخصومه السياسيين في جنوب اليمن بالارتداد عن الإسلام، وذلك هربا من إجراء حوار جدي حول المشكلات التي تواجه البلاد، والتي فجرت الاحتجاجات في الجنوب بعد أن تحولت الوحدة الطوعية بين الشطرين في عام ١٩٩٠ عمليا إلى شكل من أشكال إلحاق الجنوب بالشمال، والإطاحة بالطابع الديمقراطي والشعبي الذي تطلع إليه اليمنيون، وهم ممتلئون شوقا لوحدة حقيقية قائمة على أساس من المساواة والاحترام المتبادل من دون تذويب قسري وقمعي لخصوصيات كل من الشمال والجنوب على السواء، ودون أن تتعلم السلطات درس إخفاق أول شكل للوحدة العربية في العصر الحديث، وهي الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨.

وقد أصبح الاستقواء بالدين من كل الأطراف إلا قليلا سواء من السلطة أو المعارضة آفة في العالمين العربي والإسلامي، ليدمر هذا الاستقواء الحصاد الهزيل لكفاح قرنين من الزمان من أجل بناء دولة حديثة تقوم أركانها على الديمقراطية والمواطنة والقانون والنظام، وعلمانية ينفصل فيها الدين عن السياسة وتحكمها معايير الخطأ والصواب لا الكفر والإيمان، لأن دولة المواطنين لا تفرق بين مواطنيها بسبب الدين أو الجنس أو اللون – أو الطبقة افتراضا – فكلهم سواء أمام القانون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

وتراجعت في هذا السياق كل منجزات الدولة الحديثة من حرية الفكر والتعبير وحرية الاعتقاد إلى حرية المرأة فقد انهار وضعها ومكانتها رغم الكفاح الطويل ورغم اندفاع النساء إلى العمل والتعليم على نطاق واسع.

وأصبح الاستخدام السهل للدين لتركيع الخصوم، أو ما سماه أحد الكتاب التهويش بعصا الدين، علامة ثقافية بارزة في بلداننا، إحياء لذلك التاريخ البغيض لكل الحروب الإسلامية الداخلية الكبرى من الجمل إلى صفين، وكانت السيدة عائشة في هودجها ومسلمون يصوبون سهامهم إليها باسم الدين، ومسلمون آخرون يصدون عنها باسم الدين أيضا، واستخدم كل من الخوارج والشيعة والباطنية لغة التكفير والنبذ من الإسلام واتهموا خصومهم بالخروج عن الدين!

وحدث ذلك كله في أزمنة سابقة تجاوزتها الحضارة ، وإحياء هذا التقليد هو عمل مقصود ومخطط تواكب مع انفجار ثروة النفط في بلدان الخليج والجزيرة العربية.

ولكي يحمي هؤلاء مواقع نفوذهم وسلطانهم من عشائر وقبائل وأسر – كانت قد اغتصبت الحكم غالبا – لجأوا إلى الاستقواء بالدين وإغراق المنطقة في أكثر أشكاله تقليدية وتزمتاً وعداءً للتقدم وللنساء ولأصحاب الديانات الأخرى وللعصر، حتى أصبحت الجماهير نفسها تتعامل مع كل القضايا بعد إلباسها ثيابا دينية من موقع الحلال والحرام بصرف النظر عن المنطق والخطأ والصواب.

وبدا كأن هذه الجماهير قد سقطت في الفخ الذي شدتها إليه نظم استبدادية عائلية فاسدة، لتكون هذه النظم قادرة على قيادة الشعوب وتضليلها وإخفاء الحقائق عنها باسم الدين، وإفقار ثقافتها وتشويه وعيها.

ويعرف الرئيس «علي عبدالله صالح» جيدا أن من يواجهونه في اليمن الجنوبي ليسوا كفرة ولا خارجين عن الإسلام، وهو حين يوجه لهم هذه الاتهامات إنما يعلن عن عجزه عن التعامل بصورة سياسية عقلانية وشفافة مع المآل المأساوي للوحدة التي تحولت إلى إلحاق، ولوعود العدالة والديمقراطية التي باتت سرابا.

لكن وعياً نقدياً هو ابن التجربة المرة والثقافة التقدمية أخذ يبرز في بعض الأوساط الجماهيرية الأكثر استنارة، فقد انفض جمهور عراقي واسع عن الأحزاب الدينية في الانتخابات المحلية، وتقول استطلاعات رأي جدية أن حماس سوف تخسر كثيرا في الانتخابات العامة القادمة في فلسطين، وأن قادتها يعرفون ذلك ولهذا يماطلون في إجراء المصالحة مع فتح والتوقيع على الورقة المصرية التي جاءت حصادا للوساطة.

وقبل أكثر من قرن من الزمان قال المفكر والفقيه العربي «عبدالرحمن الكواكبي» الذي قتله الاستبداد والطغيان: «دعونا ندير حياتنا الدينية، ونجعل الأديان تحكم في الآخرة فقط»، ولعل أصداء دعوته هذه أن تنبهنا للمأزق الذي وقعنا فيه.

آراء وأفكار

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net